

محاضرة أولى

مدخل لمفاهيم المؤسسات

I. تعريف المؤسسة : يصعب إعطاء تعريف شامل وموجه للمؤسسة:

- منظمة تجمع أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من سعر تكلفتها.
- المؤسسة هي مجموعة أشخاص مهيكليين على شكل هرمي، يهدف إنتاج السلع والخدمات القابلة للتجارة، بهدف تحقيق أقصى ربح.

II. هدف المؤسسة:

تهدف المؤسسة الاقتصادية أساساً إلى تحقيق الربح والذي يعتبر الهدف التقليدي لها والذي تطور حديثاً يتضمن هدف البقاء وذلك بعد ظهور المنافسة واشتدادها، حيث أثبت الواقع الاقتصادي أن المؤسسة يضطر الكثير من الأحيان للتخلي عن هدف الربح في سبيل ضمان بقائها في السوق) عن طريق الأسعار التنافسية، الحواجز السعرية... الخ (ثم تطور ليشمل هدف النمو وذلك بعد النمو الذي شهده الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وفي منتصف الثمانيات فلا يمكن تحقيق الربح والبقاء، إلا عن طريق تحقيق النمو، فالمؤسسة تضمن البقاء والنمو إذا وفقط إذا نمت بمعدل يفوق أو يعادل معدل النمو في السوق، ثم تطور الهدف ليضم هدف الاندماج مع المحيط الاجتماعي والطبيعي، فبعد ظهور التأثيرات السلبية للنمو الاقتصادي على الطبيعة والمستهلك تشكلت مجموعة من القوى تنادي بضرورة تغليب مصلحة المحيط الطبيعي وحياة الانسان) منظمات حماية المستهلك، منظمات حماية البيئة (على الأهداف الاقتصادية المذكورة سابقاً وظهر هذا الهدف حيث توجهت المؤسسة الاقتصادية إلى ممارسة أنشطتها بالموازنة بين الأهداف الاقتصادية المذكورة آنفاً والأهداف المتعلقة بحماية الطبيعة والانسان.

III. تصنيف المؤسسات الاقتصادية:

أولاً: تصنيف المؤسسات حسب النشاط:

يمكن حصر نشاط المؤسسة التي تمارسها هي:

1/- الأنشطة الاستخراجية والتحويلية : أو ما يسمى بالقطاع الأول، وهي تلك الأنشطة ذات الارتباط بالطبيعة كالزراعة، الصيد، المناجم، المحروقات، المياه... الخ، والموجهة أساساً نحو تلبية احتياجات المستهلكين.

2- الأنشطة التجارية : أو القطاع الثاني، وهي تلك الأنشطة التي تربط بين المنتجين والمستهلكين كالأسواق، والمؤسسات التوزيعية والترويجية... الخ .

3- الأنشطة الخدمية : أو القطاع الثالث، وهي تلك الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة، والتي تتميز منتجاتها بعدم قابلية التخزين كالفندقة، النقل، السياحة، البنوك... الخ. والموجهة كذلك لتلبية احتياجات المستهلكين.

4- أنشطة التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات : أو القطاع الرابع وهي تلك الأنشطة المرتبطة بالتقنيات في مجال المعلومات والاتصال كالإنترنت، والهاتف، برامج الكمبيوتر، والإعلام... الخ. والتي تهدف المؤسسة من خلالها إلى تحقيق الربح.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني

1. تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني 1 :

أ. شركات الأشخاص:

تجمع بين شخصين فأكثر تجمعهم علاقات شخصية متميزة ويعتمد قيام هذا النوع من الشركات على الثقة المتبادلة كما نجد الأنواع التالية:

✓ شركة التضامن: تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة ولديها ذمة مالية منفصلة عن الشركاء.

✓ شركات التوصية البسيطة: تتكون من فئتين من الشركاء

• شركاء متضامنون ويتولون إدارة الشركة.

• شركاء موصون لا يحق لهم الاشتراك وإدارة أعمال الشركة.

✓ شركات المحاصة: هي شركة تجارية تنعقد بين شخصين أو أكثر يمارس أعمالها شريك ظاهر.

ب. شركات الأموال:

الاعتبار هنا يكون لرأس المال الذي يقسم إلى أجزاء متساوية قابلة للتداول تسمى أسهما، وتشمل عدة أنواع هي:

✓ شركة المساهمة العامة: تقوم بطرح الأسهم في السوق أو إصدار أسهم ممتازة.

✓ شركات ذات المسؤولية المحدودة: تتألف من شخصية فأكثر لا يحق لهم طرح حصصهم في السوق للتداول.

✓ شركة التوصية بالأسهم: للشريك حرية التصرف بأسهمه.

2. التصنيف الثاني على أساس الملكية : هناك صنفين هما:

أ. المؤسسات الخاصة : قد تكون مؤسسات فردية أو شركات، فالمؤسسات الفردية تنشأ عن شخص واحد هو رب العمل أو صاحب رأس المال، عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم والتسيير ورأس المال أكثر من شخص.

ب. المؤسسات العمومية : في هذا النوع من المؤسسات يكون رأس المال مملوكا لمجموعة عمومية ممثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما سلطة القرار ترجع إليها، فهي مؤسسة تابعة للقطاع العام (الدولة) وتخضع للتشريعات الخاصة به.

ثالثا: التصنيف الثالث على أساس معيار الحجم

من أهم المعايير المعتمد عليها في التصنيف حسب هذا المعيار هو عدد العمال، وهناك عدة

تصنيفات وأهمها هذا التصنيف الذي يقسمها إلى خمس أنواع:

1- من 0 إلى 9 عمال : المؤسسات الصغيرة.

2- من 10 إلى 49 عامل : المؤسسات الصغيرة.

3- من 50 إلى 499 عامل : المؤسسات المتوسطة.

4- من 500 إلى 999 عامل : المؤسسات الكبيرة.

5- من البداية إلى 1000 عامل : المؤسسات الكبيرة جدا.